الأمم المتحدة S/PV.9933

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9933**

الثلاثاء، 10 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كوين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثاني والأربعون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2025/320)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2732 (2024) (S/2025/323)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثاني والأربعون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2025/320)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2732 (2024) (S/2025/323)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي العراق والكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد الحسان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/320 التي تتضمن التقرير الثاني والأربعين المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة 4 من القرار 2107 (2013) والوثيقة S/2025/323 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2732 (2024).

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسان.

السيد الحسان (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن سعادتي برؤية صديقة وزميلة عزيزة تترأس أعمال المجلس. وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لأعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم ودعمهم وتوجيهاتهم. ويسعدني كثيرا أن أرى ممثلي العراق والكويت يشاركان في جلسة اليوم. ولا بد من الإعراب عن الامتنان للأمين العام على عمله المستمر في الشرق الأوسط، بما في ذلك الزيارة التي أجراها مؤخرا إلى بغداد لحضور مؤتمر القمة العربي.

لقد طرأت أمور كثيرة في العراق، لن أسردها هنا، منذ تقديمي لتقريري الأخير (انظر S/PV.9803) قبل ستة أشهر. ولكنني أود أن أشير، بعد إذن الأعضاء، إلى أبرز التطورات وعلى رأسها سعي العراق إلى تحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار وتكامل إقليمي أوثق.

وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لحكومة العراق على المساعدات الإنسانية التي قدمتها لشعوب غزة ولبنان واليمن وسورية، ناهيك عن دعمها لمبادرة السلام الجديدة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني والتي ستحقق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ككل في حال نُفذت بحسن نية.

يستعد العراق لتنظيم انتخابات برلمانية وطنية أخرى من المقرر إجراؤها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. وتحرز المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بدعم فني من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى العراق، تقدما ملحوظا في التحضير للانتخابات. ومن المقرر أن ينتهي تسجيل الناخبين في الأيام المقبلة، وقد أتم حتى الآن ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي الناخبين التسجيل البيومتري.

وعلى الرغم من وجود تحديات، بما فيها الشواغل اللوجستية، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ملتزمة ببذل قصارى جهدها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بمشاركة جميع العراقيين بعيدا عن الخوف أو الترهيب. ولن تدخر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جهدا في تقديم الدعم الفني بأعلى مستوى من الاحتراف لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب والأقليات على أوسع نطاق.

وفي الوقت ذاته، لم تتشكل بعدُ حكومة إقليمية بعد مرور ستة أشهر على الانتخابات البرلمانية الناجحة في إقليم كردستان العراق التي أُجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وغني عن القول إن روح التوافق، التي تركز على الأهداف المشتركة بدلاً من الانقسامات الحزبية، تشكل العامل الرئيسي لتجاوز هذا الجمود الذي طال أمده. ولا يساورني أدنى شك في أن الأطراف المعنية في إقليم كردستان العراق ستتمكن من تشكيل حكومة ذات كفاءة تخدم مصالح شعب إقليم كردستان العراق والعراق ككل.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد كذلك على أن العلاقة بين بغداد وإربيل هي علاقة شراكة تستلزم حوارا وتعاونا مستمرين بالاستناد إلى دستور العراق لمعالجة المسائل العالقة بين الجانبين وتسويتها بفعالية.

وقد عاد أكثر من 800 عراقي قبل 10 أيام من مخيم الهول في شمال شرق سورية إلى مركز الأمل في العراق، مما يدل على التزام الحكومة العراقية بالتعجيل بعملية عودة مواطنيها بدعم من الأمم المتحدة. بيد أن من الضروري استثمار الموارد الكافية في دعم إعادة إدماج الأسر العائدة بكرامة وضمان إجراء محاكمة قضائية عادلة بحق المحتجزين الذين أُعيدوا إلى الوطن.

وفي الوقت الذي يواصل فيه العراق قطع أشواط مهمة في معالجة مسألة العودة من شمال شرق سورية، لا تزال حالة النازحين داخليا في العراق تتطلب اهتماما عاجلا.

فلا يزال مئات الآلاف من الأفراد نازحين في العراق – في المقام الأول 000 100 من الأيزيديين من سنجار. ويعيشون في مخيمات للنازحين داخليا ومستوطنات عشوائية في جميع أنحاء العراق في ظروف هشة. وكان اعتراف الحكومة مؤخرا بحقوق الأيزيديين في الأراضي، حيث وُزع أكثر من 300 1 سند ملكية وحوالي 100 صك ملكية هذا العام، إنجازا كبيرا. كما بادرت الحكومة العراقية بتقديم التعويضات للناجين الأيزيديين والأقليات الأخرى. غير أن تهيئة ظروف مستدامة للعودة تتطلب تدابير سياسية وإدارية وأمنية أكثر اتساقا، إضافة إلى استثمارات كبيرة في إيجاد فرص العمل والخدمات المحلية. ويتعين على حكومة العراق الإسراع في اعتماد خطة وطنية شاملة من أجل حل دائم. ولا يمكن أن تكون عملية العودة مجرد نقل مادي؛ بل يجب أن تكون عملية مجدية تعيد بناء الحياة وسبل العيش والأمل في المستقبل.

(تكلم بالعربية)

وأقولها وبصوت عال: إن الأيزيديين في العراق قد تضرروا كثيرا بشكل يفوق الوصف على يد داعش، ونحن في الأمم المتحدة، ومن خلال المجلس وبدعمه، نطالب المعنيين في العراق وفي الدول المجاورة

باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية هذه الطائفة وإعادة الاعتبار والاحترام والتقدير والمكانة الإنسانية لها، خصوصا أنه، حتى يومنا، هذا لا يزال عدد من أبناء وبنات هذه الطائفة في حالة شبه احتجاز قسري بعد أن عصف داعش بحياتهم والعراق والمنطقة بأسرها. ونعتقد أنه من الضروري إنهاء هذه المظلمة عن الشعب الأيزيدي العراقي الأصلي وضمان عودتهم إلى منازلهم ومناطقهم بكرامة وعزة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الالتزام بحقوق الإنسان هو في صميم استقرار العراق وتنميته. ففي كانون الثاني/يناير، أجرى مجلس حقوق الإنسان استعراضا شاملا للحالة في العراق في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وهو عملية تهدف إلى دعم وتوسيع نطاق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل بلد. وينظر العراق حاليا في ما مجموعه 263 توصية لاعتمادها في الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان. ويحرَز تقدم أيضا في إعداد مشروع قانون بشأن حقوق الأقليات ونحو اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة خطاب الكراهية. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة دعم هذه المبادرات وغيرها من مبادرات حقوق الإنسان والعمل مع حكومة العراق، شريكنا وشريكنا في الأمم المتحدة، في بحث الخيارات المتاحة لمواصلة هذا الدعم بعد مغادرة البعثة.

(تكلم بالعربية)

من بين الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان والواجب معالجتها فورا وبدون تأخير ملف المغيبين والقابعين في السجون بدون محاكمات عادلة وشفافة وقانونية. لكن ثقتنا في القضاء العراقي كبيرة جدا، ولدينا أمل في أن كل هذه الأمور سيتم معالجتها وفق القوانين والأنظمة العراقية، وبما يعيد الأمل إلى آلاف الأسر التي طال عليها لأمد في معرفة مصير أبنائها. ونعتقد أن عراق المستقبل لا بد أن يكون متصالحا مع ذاته وجواره. والعراق قادر على ذلك وعلى أساس المساواة والعدالة للجميع. وأقصد هنا العدالة والمساواة لكل العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم. هذا هو عراق المستقبل الذي نتطلع إلى رؤيته، ونحن واثقون تماما في قدرة العراق والعراقيين على تحقيق ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالانتقال إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أرحب بزيادة استخدام التكنولوجيات المتقدمة، في البعثات الميدانية، لتحديد مواقع الدفن الوطنية. بيد أن هناك حاجة إلى مضاعفة هذه الجهود وتعزيز التعاون والتنسيق، بما يشمل البحث عن الشهود، من أجل العثور على رفات 300 من المفقودين الكويتيين وتقديم إجابات طال انتظارها لأسرهم. وأكرر التأكيد أيضا على أهمية الإسراع بالبحث عن الممتلكات المفقودة وإعادتها، بما في ذلك المحفوظات الوطنية الكويتية، لا سيما بعد القرار الأخير الجدير بالترحيب بإعادة تفعيل اللجنة العراقية الكويتية المشتركة المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة.

وفيما يتعلق بالمسائل غير المعلقة الأخرى بين العراق والكويت، فإن استئناف اجتماعات اللجان الفنية والقانونية الكويتية العراقية المشتركة لترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162 تطور جدير بالترحيب. ولا بد من استمرار الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة بين الجارتين الشقيقتين لصياغة مستقبل أكثر استقرارا وتعاونا.

(تكلم بالعربية)

هذا، وإذ نقدر عاليا موقفي الرئيس العراقي ورئيس الوزراء العراقي فيما يتعلق بقرار المحكمة الدستورية العليا حول ما يسمى اتفاقية خور عبد الله، لا يسعنا سوى التأكيد على أهمية اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تسهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولا تفوتنا الفرصة أن نجدد عرض البعثة لتقديم مساعيها الحميدة في هذا الشأن إذا ما طلب الجانبان ذلك.

وفي ذات السياق، اسمحوا لي أن أشير هنا إلى حقيقة وهي أن دولة الكويت كانت ضحية غزو. ولطي صفحة الماضي، لا بد من العمل المشترك والجاد لاستعادة الثقة. وهو ما يحتاج إلى خطوات عملية ووعود تترجم على أرض الواقع، بعيدا عن التسييس، مع التركيز على ما يجمع البلدين والشعبين الشقيقين وبما يعزز الشراكة والعلاقات الإيجابية. وبما يجمع ولا يفرق.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع تبقي ما يزيد قليلا عن ستة أشهر قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن البعثة تواصل السعي إلى تحقيق عملية انتقالية منظمة وفقاً للجدول الزمني وبالتعاون الوثيق مع حكومة العراق التي أود أن أشكرها بحرارة على دعمها ومساعدتها وتنسيقها. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأننا أغلقنا مكتبي البعثة في الموصل وكركوك ونقوم بتخفيض مستويات ملاكنا الوظيفي تدريجياً سعياً منا لتحقيق التوازن بين الخفض التدريجي للبعثة ومهامنا المستمرة التي صدر بها تكليف، وذلك، كما تعلمون، في سياق قيود مالية خطيرة تؤثر على الأمم المتحدة ككل.

وأود أن أكرر ثقتي في صمود الشعب العراقي وعزيمة قادته. إن العراق دولة ذات تاريخ عريق وقوة وإمكانات وشموخ. ومن خلال العمل معاً، يمكن للعراقيين الاستمرار في تحقيق خطوات مجدية نحو مزيد من الاستقرار والازدهار وحقوق الإنسان للجميع.

(تكلم بالعربية)

وأختتم مداخلتي هذه مؤكداً ثقتي التامة في العراق والعراقيين وقدرة هذا البلد العريق، الذي هو من بين المؤسسين للأمم المتحدة، على استعادة مكانته. ونحن في الأمم المتحدة، وأنا شخصياً، ملتزمون بدعم ومساعدة العراق والشعب العراقي بما نستطيع. ولن ندخر جهداً في سبيل تحقيق ذلك من منطلق إيماننا بهذا البلد وقدراته وإمكانياته وإمكانيات شعبه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الحسّان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته المفيدة وعلى إدارته لعملية الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، عملا بالقرار 2732 (2024).

تدعو الولايات المتحدة باستمرار إلى عملية سلسة ومنظمة للخفض التدريجي، وهي تراقب العملية التي بدأتها البعثة لنقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري في المناطق المناسبة.

كما تؤكد الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجلس أنه لا يزال أمام البعثة عملٌ مهمٌ يتعين عليها القيام به قبل أن تنهي مهمتها. وفي هذا الصدد، ما زلنا ملتزمين باستمرار عمل البعثة في تقديم المشورة والدعم والمساعدة الفنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق دعماً للانتخابات البرلمانية العراقية المقرر إجراؤها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر.

كما نعتقد أن البعثة يمكن أن تؤدي دورا مهما في إعادة العائلات العراقية من مخيمي الهول وروج إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. ونثني على ما يقوم به العراق من عمليات متسارعة للإعادة إلى الوطن من شمال شرق سورية منذ بداية العام ونشجع جميع الأطراف على الاستمرار في العمل على قدم وساق.

وقد ساهمت مهام المساعي الحميدة التي تضطلع بها البعثة أيضا في تيسير المشاركة بين العراق والكويت بشأن المسائل العالقة، بما في ذلك إعادة الأشخاص والممتلكات، وفقا للقرار 2107 (2013). ونظرا لأهمية العلاقات بين العراق والكويت بالنسبة للاستقرار الإقليمي، فإننا نشجع العراق والكويت على الاتفاق على طرائق لإنشاء آلية متابعة مناسبة تتولاها الأمم المتحدة لحل هذا الملف الإنساني قبل انتهاء ولاية البعثة.

وكما أوضحنا سابقاً، فإن انتهاء ولاية البعثة ينبغي ألا يعني نهاية عمل هذين البلدين في مجال المفقودين والممتلكات. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد هوية رفات المفقودين الكويتيين وتحديد أماكن وجودهم، وكذلك إعادة الممتلكات، بما في ذلك الأرشيف الوطني.

إننا ندرك أن تقديم المساعدة من طرف ثالث مطلوب في بعض الأحيان لتحفيز إحراز التقدم. ولهذا السبب، فإننا نشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعراق لإجراء تحليلات مشتركة لأربعة مواقع دفن في الكويت استنادا إلى الإحداثيات التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وفي الوقت الذي تسعى فيه حكومتا العراق والكويت إلى حل جميع المسائل العالقة، يجب أن نبقى متيقظين أيضاً إزاء التأثير الخبيث لإيران وغيرها من الجهات الخارجية التي تسعى إلى استغلال الانقسامات لتحقيق مصالحها الذاتية.

وقد أظهرت رحلة الرئيس ترامب الأخيرة إلى المنطقة، التي تضمنت مشاركته في مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، عمق التزام الولايات المتحدة بالازدهار المشترك.

وتظل الولايات المتحدة أيضا ملتزمة بالعمل مع حكومة العراق لتعزيز وتعميق شراكتها الطويلة الأمد مع الحكومة بأسرها من أجل عراق آمن ومستقر وذي سيادة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته. كما أرحب بممثلي العراق والكويت في الجلسة.

ونضم صوتنا إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الإشادة بالجهود التي تبذلها حكومة العراق في سعيها لتحقيق السلام والتنمية والاستقرار في العراق، فضلا عن مشاركتها الدبلوماسية في المنطقة.

وأود اليوم أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، يجب أن يبقى العراق مكانا للحوار والتعاون والمرونة. ونشجع حكومة العراق على الحفاظ على التزامها بالإصلاحات التي تشمل حماية حقوق الإنسان وبناء مؤسسات مرنة وديمقراطية وخاضعة للمساءلة. وترحّب سلوفينيا بقرار إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر، وتشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على ما تقدمه من مساعدة تقنية. وستوفر هذه الانتخابات أيضا فرصة مهمة لتعزيز المزيد من الإدماج والمشاركة الفعالة للنساء والأقليات والفئات الممثلة تمثيلا ناقصا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا. وعلى وجه الخصوص، نشجع حكومة العراق على حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات، بما يتفق مع التزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان. وينطبق ذلك أيضا على أي تغييرات في تنظيم مسائل الأحوال الشخصية. ويجب مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن أفعالهم. ومع انتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجب أن تستمر المعركة من أجل المساءلة ضد داعش. يجب تحقيق العدالة للناجين من جرائم داعش ولضحاياها.

ثانيا، على المستوى الإقليمي، نرحب بالمشاركة البنّاءة للحكومة العراقية مع الشركاء الإقليميين والدوليين في تعزيز الحوار والسعي لإيجاد حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، فضلاً عن جهودها لتعزيز الاستقرار الإقليمي. ونشجع العراق على مواصلة القيام بذلك الدور. ويبقى الحوار، فضلاً عن احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمرا حيويا لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، يبقى من المهم ألا تستخدم القوة في جميع أنحاء الأراضي العراقية إلا تحت سلطة الدولة العراقية. ويجب احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وفقا للقانون الدولي والمبادئ الراسخة لعلاقات حسن الجوار.

كما تؤكد سلوفينيا على أهمية استمرار التعاون بين العراق والكويت. إن الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين أمر حيوي، ولا بد من إيجاد حل له. ويجب إحراز التقدم نحو الحل النهائي للمسائل العالقة في البحث عن المفقودين من المواطنين الكويتيين والعراقيين ورعايا البلدان الثالثة وعديمي الجنسية والممتلكات الكويتية المفقودة. ونشكر الأمين العام على تقريره وتوصياته بشأن هذه المسألة (S/2025/320)، ونتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن أفضل السبل للمضي قدما نحو التوصل إلى حل. ونود أن نؤكد مجددا على أن إحلال السلام وإنهاء معاناة عائلات المفقودين هو واجب إنساني لا بد منه.

وختاماً، نرحب بتعاون الحكومة الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واستعدادها لتيسير عملية انتقال البعثة، بما يتماشى مع القرار 2732 (2024). ومن المهم أن تستمر العملية الانتقالية

بسلاسة، مع تعزيز الإنجازات التي حققتها البعثة منذ عام 2003 والحفاظ عليها. وفي ضوء ذلك، نود أن نؤكد دعمنا الكامل للعراق في طريقه نحو مستقبل مستقر ومزدهر.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام الحسان على إحاطته الشاملة. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلَي العراق والكويت في جلسة اليوم.

لقد مرّ الآن عام كامل منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار البالغ الأهمية بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي طال أمدها بنهاية عام 2025 (انظر S/PV.9642). وخلال العام الماضي، أحرزت حكومة العراق تقدماً ملحوظاً في مجالات رئيسية مثل مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية. وفي حين أن هذه التطورات مشجعة، لا تزال هناك تحديات حاسمة. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين الحكومة العراقية والبعثة لضمان انتقال سلس.

وأود اليوم أن أدلي بالنقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، نرحب بالتقدم المطرد الذي يحرزه العراق في القطاعين السياسي والأمني. وندعم جهود العراق الجارية للتحضير لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز التعاون مع البعثة في مجال التوعية العامة والتربية المدنية سيكون أمراً حيوياً. ونلاحظ أيضا بعض التطورات الإيجابية، مثل تراجع هجمات داعش وقرار حزب العمال الكردستاني بنزع سلاحه. ومع ذلك، فإن اليقظة المستمرة مطلوبة بالنظر لاحتمال عودة ظهور هذه القوى في ظل استمرار عدم الاستقرار الإقليمي.

علاوة على ذلك، ومن أجل توطيد التقدم السياسي الشامل والمستقر بحق، لا بد من معالجة التوترات العالقة، لا سيما تلك التي تشمل إقليم كردستان. ولذلك فإننا نؤكد على أهمية استمرار الحوار بين بغداد وأربيل بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية المعقدة. ومن الأهمية بمكان أيضا تسريع تشكيل حكومة جديدة لإقليم كردستان، بالاستناد إلى الانتخابات البرلمانية الناجحة التي جرت العام الماضي.

ثانياً، يجب ألا يؤدي الانتهاء الوشيك لولاية البعثة إلى إضعاف التزام العراق بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وبغية ضمان استمرار تعاون الحكومة العراقية في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية وبعدها، فإننا نشجعها على مواصلة التنسيق الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الإصلاحات القانونية والمؤسسية أن تتماشى مع التزامات العراق الدولية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق المرأة والطفل في تنفيذ قانون الأحوال الشخصية. وتظل العودة الآمنة للنازحين وحمايتهم أمراً بالغ الأهمية. وينبغي أن يُستكمل تنفيذ قانون الناجين الأيزيديين بجهود العودة الآمنة وإعادة التأهيل في منطقة سنجار، إلى جانب المساءلة عن الجرائم المرتكبة. كما نعرب عن دعمنا القوي لنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" لتسهيل إعادة إدماج المواطنين العراقيين العائدين من مخيمي الهول والروج في شمال شرق سورية.

ثالثاً، نشجع العراق والكويت على مواصلة إحراز تقدم ملموس في حل المسائل العالقة بشأن إعادة الرعايا الكويتيين المفقودين أو رفاتهم إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ونثني على الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية الفنية التابعة لها لتحديد

هوية رفات المفقودين وإعادتها إلى الوطن. وفي هذا الصدد، نقدر المساهمات الأساسية المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن البعثة، بما في ذلك المساعدة التقنية مثل تحليل الحمض النووي لشظايا العظام. كما أن استئناف عمل اللجنة المشتركة العراقية الكويتية المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة في الآونة الأخيرة، بعد أكثر من عقد من الزمن، خطوة إيجابية إلى الأمام. وفيما يتعلق بآلية متابعة لمرحلة ما بعد انتهاء البعثة، فإن جمهورية كوريا على استعداد للمشاركة البناءة مع أعضاء المجلس بناء على توصيات الأمين العام.

وفي الفترة من عام 2004 إلى 2008، أبقت جمهورية كوريا على وحدة قوامها حوالي 000 3 جندي في العراق كجزء من مساهمتنا في حفظ السلام وإعادة الإعمار. وقد قدمنا حتى الآن أكثر من 600 مليون دولار كمساعدات ونعتزم تقديم 9 ملايين دولار إضافية هذا العام لمشاريع التعاون الإنمائي في العراق في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وبناء القدرات من أجل التكامل الاجتماعي والاقتصادي. وبصفتها شريكاً موثوقاً، تعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها باستقرار العراق وازدهاره وأمنه، وستواصل العمل عن كثب مع البعثة لدعم عملية انتقال ناجحة.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد محمد الحسان، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته المفصلة.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها اليونان الكلمة بشأن الحالة في العراق، أود أن أرحب بممثلَي العراق والكويت في هذه الإحاطة.

ونظراً لقرب موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإننا نرحب بجهود حكومة العراق في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية، فضلاً عن تواصلها الدبلوماسي الجدير بالثناء في المنطقة.

ولكي أكون أكثر تحديداً، أود أن أسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولاً، سوف يزدهر العراق بمواصلة تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، واتخاذ خطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، ترحب اليونان بقرار الحكومة العراقية إجراء انتخابات برلمانية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. وتكتسي المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، من خلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أهمية بالغة في هذا الصدد، ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لمساهمة البعثة التي لا تقدر بثمن. وكما أوضح الممثل الخاص الحسان، فإن إدماج المرأة والأقليات والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً ومشاركتها المجدية في جميع مراحل العملية الانتخابية والسياسية يحملان نفس القدر من الأهمية.

ونرحب أيضاً بإجراء الانتخابات في إقليم كردستان العراق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، باعتباره تطوراً إيجابياً. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الآن القيادة السياسية على تشكيل حكومة إقليمية فعالة على وجه السرعة. وبالمثل، لا بد من النهوض بالتعاون بين أربيل وبغداد من أجل حل المسائل العالقة والتغلب على التحديات الداخلية. ونردد الدعوات لإيجاد حلول دائمة ومستدامة في هذا الصدد.

ثانياً، على الصعيد الأمني، نشجع العراق على مواصلة الجهود الرامية إلى تأكيد سلطة الدولة على الجهات الفاعلة المسلحة ودعم عمليتي نزع السلاح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود المتضافرة التي يبذلها العراق لتسريع عودة جميع مواطنيه من شمال شرق سورية، بما في ذلك من الهول، وكذلك الإسراع في إعادة إدماج النازحين داخلياً في المجتمع العراقي على أساس العودة الطوعية والآمنة والمستدامة. ويجب أيضا معالجة مسألة الذخائر غير المنفجرة، حيث تتواصل الإصابات بين المدنيين.

ثالثا، إن ضمان حقوق الإنسان وتعزيز الإدماج الاجتماعي استثمار لا يقدر بثمن من أجل مستقبل أفضل. ويجب أن تتماشى أي تعديلات على قانون الأحوال الشخصية مع التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل ورفاههما. وعلاوة على ذلك، يؤدي الحق في حرية التعبير دورا حاسما في الحفاظ على استدامة الحكم الديمقراطي. كما يظل إيجاد حل لمسألة الاختفاء القسري بالتنسيق مع الأمم المتحدة أمرا حيويا.

رابعاً وأخيراً، ولكن بالتأكيد ليس آخراً، نؤكد على ضرورة مواصلة إحراز التقدم في البحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وكذلك في استعادة الممتلكات الكويتية المفقودة وإعادتها، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وقد ساهمت اللجنة الثلاثية باستمرار، بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في البحث عن رفات المفقودين وتحديد هوياتهم وإعادتها. وفي موازاة ذلك، نرحب بحرارة بقيام اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص بتدريب الخبراء العراقيين والكويتيين مؤخراً كنموذج رائع لما يمكن تحقيقه من خلال الجهود المشتركة وتبادل المعارف والخبرات القيمة.

وفي غياب اتفاق بين الجانبين بشأن سبل المضي قدما، نحيط علما بالتوصيات الأخيرة للأمين العام (انظر S/2025/320) بشأن آلية المتابعة المناسبة ونتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف بشأن الطريقة المثلى للمضي قدما. ونشعر جميعاً بالتشجيع إزاء الجهود التي يبذلها العراق والكويت لتعزيز العلاقات الثنائية، بما في ذلك من خلال تعيين مبعوثين لتسهيل حل المسائل العالقة.

ختاماً، ومع تقدم عملية الخفض التدريجي للبعثة، من المهم إيجاد طريقة للمضي قدماً من أجل الحفاظ على الشراكة بين الأمم المتحدة والعراق والنهوض بها. وتدعم اليونان بالكامل سيادة العراق واستقراره وسلامته الإقليمية، وترغب بصدق في رؤية هذا البلد ناجحاً – لصالح شعبه أولاً وقبل كل شيء، ولكن أيضاً لصالح المنطقة ككل. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة ودعم عملها بالكامل في هذا الصدد.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد الحسان، على إحاطته بشأن الحالة في جمهورية العراق. ويظهر بيانه بوضوح أن الوضع في البلد قد عاد إلى طبيعته حتماً. وهذا دليل إضافي على أن قرار الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر جاء في أوانه ومبرراً. إننا ندعم دعماً كاملاً العمل الاستثنائي الذي يقوم به الممثل الخاص خلال هذه الفترة الحاسمة من تقليص الوجود السياسي للأمم المتحدة في البلد.

ونشيد بنجاح حكومة السيد محمد السوداني في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد وتعزيز فعالية عمل أجهزة الحكم العراقية وتعزيز الاستقرار والأمن الداخلي. تتحدث الحقائق عن نفسها: فبفضل العمل الفعال الذي تقوم به قوات إنفاذ القانون، انخفض عدد الهجمات المنسوبة إلى داعش للربع الرابع على التوالي.

وقد اتخذ السوداني، منذ تعيينه رئيساً للوزراء، إجراءات قوية لتحديث قطاع الطاقة من خلال الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية. نتيجة لذلك، من بين أمور أخرى، تم تخفيض حرق الغاز بنسبة 70 في المائة. وكان العامل الرمزي في إحياء العراق الجديد هو إجراء أول تعداد سكاني على مستوى البلد منذ عام 1987.

ونرى أن من المهم تعزيز الحوار البنّاء بين الحكومة الاتحادية في بغداد ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان بشأن القضايا الخلافية العالقة. ونرحب بقرار استئناف تصدير المنتجات النفطية من منطقة الحكم الذاتي في كردستان الذي سيكون له أثر إيجابي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة والبلد بأكمله.

وسيكون نجاح إجراء الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر ذا أهمية خاصة في الحفاظ على السلم السياسي المحلي. ونحن على ثقة بأن الانتخابات ستكون ناجحة تماماً مثل انتخابات 20 تشرين الأول/أكتوبر التي أجريت في منطقة الحكم الذاتي في كردستان، ما سيشهد أيضاً على نضج الدولة العراقية. ونحن على ثقة بأن جميع القوى السياسية العراقية ستسعى جاهدةً لحل جميع الصعوبات والتوترات الناشئة من خلال الحوار حصراً وبما يخدم مصالح جميع الطوائف العرقية والدينية والمجموعات السكانية.

ونرحب بتحسّن دور بغداد في الشؤون العربية. إن الاستضافة الناجحة للقمة الرابعة والثلاثين لجامعة الدول العربية في العاصمة العراقية وتولي العراق رئاسة هذه الهيئة يعكس الدور البارز الذي تلعبه البلد في المنطقة. ونحن على اقتناع بأن زيادة التنسيق بين العراق وشركائه الإقليميين سيساهم في تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ونرحب بتركيز بغداد على تعزيز العلاقات ذات المنفعة المتبادلة مع دول الجوار بروح من الصداقة والتعاون. ونرى أن مواصلة النظر في الملف العراقي – الكويتي، بما في ذلك إمكانية إشراف الأمم المتحدة عليه، يجب أن يتم بالاتفاق مع بغداد والكويت. ونأمل أن يتمكنوا من التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين بروح من حسن الجوار.

ونقدم دعمنا لسيادة العراق، ونعترض على أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد. ينبغي ألا تتحول جمهورية العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية من قبل أطراف خارجية. ونرحب بجهود القيادة العراقية للحيلولة دون انجرار البلد إلى أوضاع متأزمة تتكشف في محيطها في ظل التصعيد الذي طال أمده في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. يكمن مفتاح الاستقرار الشامل في الشرق الأوسط في التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على الأساس القانوني الدولي المعترف به عالمياً والمتمثل في حل الدولتين. وندعو

مرة أخرى إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع المحتجزين قسراً، ووصول آمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية.

في غضون ستة أشهر، ستختتم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تعمل منذ عام 2003، أعمالها. وفي 31 أيار/مايو 2024، أيدنا اتخاذ القرار 2732 (2024) بشأن الخفض التدريجي للبعثة. وبالتالي، فإن حقبة كاملة تقترب من نهايتها تحول فيها العراق من دولة دمرها الغزو والفوضى التي أعقبت الحرب إلى دولة ديمقراطية حديثة قادرة على بناء مستقبلها بنفسها دون أي مساعدة خارجية.

ونتوقع أن يتم تسليم المسائل التي تقع ضمن اختصاص البعثة إلى الحكومة العراقية بشكل نهائي. ونرحب بنقل البنية التحتية للأمم المتحدة في الموصل وكركوك إلى السلطات الوطنية. ونفترض أن جميع المسائل المتعلقة بالخفض التدريجي لوجود الأمم المتحدة في البلد سيتم تسويتها بناء على التعاون الوثيق مع بغداد.

ومن جانبنا، نحن ملتزمون بمواصلة تطوير وتعزيز علاقاتنا الودية التقليدية مع العراق، ونحن على استعداد لتقديم كل دعم ممكن لبغداد في هذا المنعطف التاريخي.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد الحسان، على إحاطته الشاملة. ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم الحكيمة. وننوه أيضاً بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم العراق خلال هذه الفترة الانتقالية الحرجة. ونرحب أيضاً بمشاركة ممثلي العراق والكويت في جلسة اليوم.

تتمتع باكستان بعلاقات أخوية عميقة الجذور مع العراق، ترتكز على التقارب الديني والثقافي والاحترام المتبادل والتفاهم. ونرحب بالتزام حكومة العراق بالمشاركة البناءة مع الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة الحاسمة، ونقدر الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل لتيسير التنسيق مع البعثة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

وتشيد باكستان بجهود العراق في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الأمني والنهوض بالتنمية الوطنية، على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية المعقدة. إن الإصلاحات المتواصلة ومبادرات تقديم الخدمات العامة، وتنفيذ الميزانية الاتحادية، وانتخابات مجالس المقاطعات الناجحة، والتركيز على التنمية الإقليمية، تعطي صورة عن الزخم الإيجابي.

ونشجع جميع الجهات السياسية المعنية في العراق على الحفاظ على الحوار والشمولية، لا سيما في سياق الاستعدادات للانتخابات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر، والعمل على معالجة الثغرات المؤسسية. يُظهر التعديل في المادة 12 من قانون الميزانية الاتحادية التزام الحكومة بضمان حقوق جميع الأقاليم. لقد كان إجراء الانتخابات السلمية في إقليم كردستان العام الماضي خطوة مرحباً بها نحو تعزيز الحكم الديمقراطي. ونحيط علماً بملاحظات الممثل الخاص فيما يتعلق بتشكيل حكومة الإقليم الذي لا يزال معلقاً والذي كان يأمل أن تتم معالجته من خلال الحوار الذي يرتكز على دستور العراق.

وعلى الجانب الإنساني، هناك حاجة إلى الاهتمام المستمر، بما في ذلك ما يتعلق باحتياجات النازحين داخلياً. تعترف باكستان بإنجازات العراق في تيسير العودة الطوعية وإعادة الإدماج وتحسين إمكانية الحصول على الوثائق. كما نؤكد على الحاجة إلى حلول دائمة ترتكز على احترام حقوق الإنسان وكرامته.

لا تزال باكستان تشعر بالقلق إزاء البيئة الأمنية الإقليمية المتقلبة التي تشكل خطراً على استقرار العراق. ونؤكد دعمنا الراسخ لسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه. من الضروري ألا ينجر العراق إلى مواجهات إقليمية.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي للجهود الرامية إلى حل القضايا العالقة بين البلدين الشقيقين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة الممتلكات والمحفوظات وإعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، لا يزال هناك الكثير من العمل المتبقي. وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام الحسان، هناك حاجة لمضاعفة الجهود وتعزيز التنسيق والتعاون من أجل التوصل إلى خاتمة قائمة على الثقة.

ونحيط علماً بالتزام الأمين العام بالتقدم في حل نهائي لهذا الملف الإنساني الهام، وكذلك بتوصياته المتعلقة بآليات المتابعة بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وستواصل باكستان العمل بشأن هذه المسألة في المجلس ومع البلدين الشقيقين لإيجاد طريقة ودية ومقبولة للطرفين من أجل تسوية جميع المسائل العالقة، ولا سيما مسألة المفقودين.

ومع اقتراب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من انتهاء ولايتها، فإن الانتقال السلس والمدعوم جيدا أمر ضروري. ونرحب بالتقدم المحرز في عمليتي التخطيط للمرحلة الانتقالية وتصفية البعثة، كما أشار الممثل الخاص اليوم. ومن الأهمية بمكان أن تظل هذه العملية منسقة وشاملة للجميع وملبية للأولويات الوطنية العراقية مع حفظ المعرفة المؤسسية في الوقت نفسه.

وتؤكد باكستان من جديد تضامنها المستمر مع حكومة العراق وشعبه الشقيق في سعيهما لتحقيق السلام والازدهار. ويجب أن يظل المجتمع الدولي شريكاً ثابتاً في هذه المسيرة.

السيدة كوين (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته الحافلة بالمعلومات.

وسأطرح ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالمرحلة الانتقالية السلسة نحو نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومن المشجع أن نرى أن العراق ظل مستقراً على الرغم من تصاعد النزاع في المنطقة خلال الأشهر الستة الماضية. ونشيد بنشر خطة العمل الوطنية العراقية بشأن المرأة والسلام والأمن والإعلان عن موعد الانتخابات الاتحادية. ودعم بعثة الأمم المتحدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التحضير للانتخابات المقبلة قيم جدا وكان من الجيد جداً أن نسمع اليوم من الممثل الخاص عن التقدم الذي يحرز نحو بلوغ مراحل الإنجاز الرئيسية. ونتطلع إلى مساعدة بعثة الأمم المتحدة لحكومة العراق خلال الفترة المتبقية من ولايتها في ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة.

ثانيا، ما زلنا نتابع عن كثب الجهود المبذولة في إقليم كردستان العراق لتشكيل حكومته الإقليمية. وهذا أمر حيوي لاستقرار الإقليم وينبغي، في الظروف المثالية، أن يسبق الانتخابات الاتحادية. ونأمل أن يتمكن القادة السياسيون والأحزاب في الإقليم من تجاوز خلافاتهم وتشكيل حكومة في القريب العاجل. وفي هذا العام الانتخابي المهم بالنسبة للعراق، نحث حكومة العراق على ضمان حماية حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وعلى تعزيز ضمانات الحماية القانونية للصحفيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

أخيراً، نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن المفقودين الكويتيين والعراقيين (S/2025/320). وبصفتنا واضعي المسودة الأولى بشأن هذه المسألة وعضوا في اللجنة الثلاثية التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإننا نتطلع إلى العمل مع العراق والكويت وجميع الأطراف المعنية الأخرى لتحديد سبيل للمضي قدماً. وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة والأمانة العامة فيما يتعلق بإنشاء آلية متابعة مناسبة لفترة ما بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وسيراليون وبلدي، الصومال، فضلا عن غيانا (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة).

نرحب بمشاركة القائم بالأعمال العراقي الدائم للكويت في جلسة اليوم.

كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد محمد الحسان، على إحاطته الشاملة، ونشيد بقيادته. ونحيط علماً بالجهود المتواصلة التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة في العراق لدعم ولاية البعثة خلال هذه الفترة الانتقالية الحرجة.

ونثني على الحكومة العراقية لجهودها المتواصلة لمعالجة التحديات التي يواجهها البلد. وتشمل الإنجازات البارزة الاعتراف الرسمي بحلبجة بوصفها محافظة العراق التاسعة عشرة وإجراء تعديلات مهمة في التشريعات الوطنية وتحديد موعد انتخابات مجلس النواب في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

كما نشيد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لدورها الهام في فتح باب تسجيل الناخبين والمرشحين، وهي خطوة هامة في دعم شفافية العملية الانتخابية. ويشير ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ارتفاع ثقة الجمهور في المؤسسات العراقية، ونشجع الجهود التي تبذلها الجهات السياسية الفاعلة لتعزيز النهج التشاركية التي تُشرك جميع مكونات المجتمع في العملية السياسية.

وندعو العراق إلى ضمان تنفيذ أي تغييرات ناتجة عن تعديلات قانون الأحوال الشخصية بما يتماشى مع التزاماته بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

نحيط علماً بشكل إيجابي بأن الحكومة العراقية، بالشراكة مع الأمم المتحدة، أتاحت عودة 5,1 مليون نازح داخلياً وبتشكيل لجنة وطنية لوضع خطة شاملة لإعادة إدماج النازحين. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لمعالجة وضع بقية النازحين داخليا وعددهم مليون شخص على وجه السرعة. ونثني على قيادة العراق في إعادة المواطنين العراقيين من مخيم الهول في سورية وإطلاق خطة "الأمم المتحدة الواحدة"

(2025-2027) التي تهدف إلى إعادة جميع المواطنين العراقيين من شمال شرق سورية بحلول نهاية عام 2025.

وتجدر الإشارة إلى زيادة وتيرة وصول العائدين إلى العراق حتى الآن في عام 2025. ونلاحظ بقلق، كما أبرز تقرير الأمين العام (S/2025/323)، أن آثار تغير المناخ تُفاقم التحديات القائمة في مجالات مثل ندرة المياه والإنتاجية الزراعية. ونثني على إطلاق الفريق الاستشاري للعمل البيئي لمعالجة مسألة تغير المناخ ونشجع حكومة العراق على مواصلة اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ. والجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحديث قطاع الطاقة وتعزيز إنتاج النفط، وأبرزها مؤتمر العراق للطاقة 2025 ومعرض بغداد الدولي الثامن والأربعون، مشجعة.

كما تلاحظ مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة الجهود الجارية بين العراق والكويت، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لحل المسائل العالقة مثل إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية ورفات الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة. ونرحب باستئناف اجتماعات اللجنة المشتركة ونشجع الطرفين على مواصلة مشاركتهما البناءة في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي لتعيين الحدود البحرية.

وعلى الرغم من الجهود القيمة والتعاون المستمر بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومتي العراق والكويت، لا تزال هناك بعض الملفات المهمة التي لم تُحل بشكل كامل. وتشمل ملفات المفقودين الـ 315، بما في ذلك المفقودون الكويتيون ورعايا البلدان الثالثة، حيث أدرجت الكويت أسماء 308 أشخاص. وفي هذا الصدد، ما زلنا نأمل في حل هذه المسألة العالقة.

وفي هذا السياق، نعتقد أن استمرار مساعدة الأمم المتحدة يمكن أن يساعد في ضمان إحراز مزيد من التقدم نحو تسوية هذه المسألة الإنسانية التي طال أمدها. ونرحب بتقديم التوصيات الخاصة بإنشاء آلية متابعة مناسبة، ونحن ملتزمون بالتعاون البناء مع أعضاء المجلس بشأن سبل المضي قدماً.

ومع قرب موعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، فإن من الضروري أن تُدار المرحلة الانتقالية بشكل جيد. ونرحب بالتزام العراق بتقديم الدعم اللوجستي والتقني والأمني ونلاحظ إنشاء فريق عمل متكامل في مقر الأمم المتحدة لتنسيق عملية الانتقال والتسليم إلى كيانات الأمم المتحدة وشركائها.

وننوه بالنهج الاستباقي للعراق في تشكيل لجنة للتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة بشأن المسائل الانتقالية ونلاحظ الخفض التدريجي لموظفي البعثة وإغلاق المكاتب الميدانية. والاتفاق على استخدام فريق الأمم المتحدة القُطري للمرافق في بغداد وأربيل بعد خروج بعثة الأمم المتحدة تطور إيجابي قبل الانتهاء من صياغة الخطة الانتقالية للبعثة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، ونؤكد أهمية استمرار التعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

وتحث مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة العراق والكويت على مواصلة إحراز تقدم من خلال الالتزام بمبادئ الحل السلمي وحسن الجوار. ولا تزال المجموعة ملتزمة بدعم سعي العراق لتحقيق السلام

والاستقرار والازدهار، وفي مسألة منفصلة ولكنها ذات صلة – مساعدة كل من العراق والكويت على إنهاء جميع المسائل غير المحسومة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب بنما عن تقديرها لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة وللممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد محمد الحسان. كما نرحب ترحيباً حاراً بممثلي جمهورية العراق ودولة الكويت المشاركين في جلسة اليوم.

ونرحب بتفاؤل بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2025/323)، والذي يعكس التقدم الكبير الذي أحرزته جمهورية العراق في المجالين الإنساني والاجتماعي السياسي. وكما ورد بالتفصيل في التقرير، فإن هذه التطورات شهادة على العمل القيّم الذي تقوم به البعثة دعماً لحكومة العراق وعلى التعاون الوثيق والالتزام المتبادل بين الجانبين. وعلى وجه الخصوص، تبرز نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، وكذلك عودة 5,1 مليون نازح داخلياً حتى 10 نيسان/أبريل بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة العراقية والدعم المنسق الذي تقدمه الأمم المتحدة في البلد.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن بالغ التقدير للعمل القيّم الذي يقوم به السيد محمد الحسان، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونؤكد دعم بنما الكامل لجهوده والولاية الموكلة إليه. وتعرب بنما عن تقديرها لالتزام الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وضمان الإصلاحات التشريعية التي تحترم حقوقها وتعزيز العمليات الانتخابية الشاملة للجميع، فضلاً عن تحسين فرص حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية والتعليمية، وهي أمور ضرورية لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. كما نرحب بقرار مجلس الوزراء بتحديد يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر موعداً لانتخابات مجلس النواب، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية في العراق. وندعو إلى إجراء الانتخابات بضمانات كاملة لمشاركة المرأة بشكل هادف ومأمون وعلى قدم المساواة كمرشحات وناخبات وفاعلات رئيسيات في بناء الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف السياسية المحلية والإقليمية المعنية إلى العمل معاً لتشكيل حكومة شاملة للجميع تمثل المواطنين لما فيه مصلحة الشعب العراقي ورفاهه.

وننوه بالجهود المتواصلة التي يبذلها العراق والكويت، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومرافقة المجتمع الدولي، لمعالجة المسائل التي لم تحسم بعد بين البلدين بشكل بنّاء. ونقدّر على وجه الخصوص، التعاون المستمر في إطار اللجنة الثلاثية وآلية المتابعة التابعة للأمم المتحدة والالتزام الذي أبدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومتا العراق والكويت.

مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والنوايا الحسنة لجميع الأطراف المعنية، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. ونلاحظ باهتمام خاص توصيات الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء آلية متابعة لضمان إحراز تقدم بشأن المسائل التي لم تحسم بعد بين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة الممتلكات والمحفوظات الوطنية الكويتية وإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. إن جمهورية بنما على دراية بالمعاناة التي تولدها حالات الاختفاء القسري الناتجة عن النزاعات والجرح المفتوح الذي تخلفه

هذه الحالة غير المحسومة بالنسبة للعائلات التي لا تستطيع طي هذه الصفحة المؤلمة من حياتها. ولذلك، فإننا ندعو إلى مضاعفة الجهود من خلال التعاون الوثيق بين حكومتي العراق والكويت من أجل إنهاء هذه المسألة وتسهيل استعادة الذاكرة والهوية الوطنية الكويتية.

ونؤكد مجدداً التزامنا بالدعم الكامل للعملية الانتقالية، بهدف تحقيق إنجاز منظم وناجح للبعثة، في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية للعراق – البلد الصامد الذي يستحق شعبه اليقين بمستقبل يسوده الاستقرار والازدهار.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته وأرحب بحضور ممثلي العراق والكويت في جلسة اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة العراق خطوات فعالة لتعزيز الإصلاح وإيجاد فرص عمل وتحسين معيشة الناس ومكافحة الفساد. وقد أنجزت التعداد الوطني للسكان وحددت موعد انتخابات مجلس النواب وحافظت على التحسن المطرد للأوضاع في البلد. تشيد الصين بهذه التطورات. إن تعزيز وحدة الفصائل العراقية وتحقيق المصالحة والالتزام بالتنمية يصب في مصلحة الشعب العراقي. ونؤيد الحكومة المركزية في العراق وحكومة إقليم كردستان في مواصلة تعزيز الحوار والتشاور بشأن المسائل غير المحسومة من أجل التوصل إلى حلول مستدامة.

ما فتئ العراق يواجه تهديد الإرهاب الذي لا يزال يؤثر على أمنه واستقراره. ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة مساعدة العراق في تعزيز بناء قدراته في مجال مكافحة الإرهاب، والقضاء على فلول القوى الإرهابية وتوطيد المكاسب التي تحققت في مكافحة الإرهاب على مر السنين. ونرحب بجهود العراق المتواصلة لتعزيز عودة المواطنين العراقيين من مخيم الهول في سورية وإعادة توطينهم ونشجع العراق على مواصلة العمل بنشاط على معالجة مسألة النزوح الداخلي.

وتؤيد الصين تطوير علاقات حسن الجوار بين العراق ودول المنطقة. ونهنئ العراق على استضافته الناجحة للقمة الرابعة والثلاثين لجامعة الدول العربية ونتطلع إلى استمرار دوره المهم في تعزيز الوحدة الإقليمية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وأود أن أؤكد مجدداً أنه ينبغي احترام سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه احتراماً كاملاً وأنه ينبغي لجميع الأطراف معالجة شواغلها من خلال التعاون مع الحكومة العراقية.

قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم امساعدة إلى العراق، منذ إنشائها، مساهمات مهمة في دعم إعادة إعمار العراق وتنميته. وفيما تقترب البعثة من إنهاء ولايتها رسمياً في كانون الأول/ديسمبر، وضع الأمين العام خطة لانتقالها وانسحابها. ونأمل أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتنفيذ الخطة بجدية مع المساعدة اللازمة من قبل الحكومة العراقية وأن تضمن الجهود المشتركة من قبل الجانبين الخفض التدريجي للبعثة والانتقال السلس وانسحابها في نهاية المطاف لاختتام عملها على مدار 20 عاماً بنجاح.

إن حل مسألة الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة أمر ذو أهمية حيوية لكل من العراق والكويت. ونشيد بالجهود النشطة التي بذلها الجانبان في الآونة الأخيرة ونأمل أن نرى تحقيق المزيد

من التقدم بشأن المسائل العالقة على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمشاورات الودية. لقد قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن توصياته بشأن آلية متابعة للمسائل ذات الصلة. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معاً للتوصل إلى حل مناسب على أساس الاحترام الكامل لوجهات نظر العراق والكويت.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته المهمة، وأن أرحب بمشاركة ممثلي العراق والكويت في هذه الجلسة.

من الواضح أن العراق يواصل العمل الدؤوب من أجل مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لشعبه والمنطقة. وتواصل الدانمرك دعم العراق في هذا المسعى. هذا التزام طويل الأمد. لقد ساعدنا من خلال تدريب قوات الأمن العراقية ومكافحة داعش والقاعدة والمساهمة في جهود التنمية في جميع أنحاء البلد. وننوه بإنجازات العراق في عمليات مكافحة الإرهاب، وكذلك في إعادة المواطنين العراقيين من المخيمات في شمال شرق سورية ودعم إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. وتدعم الدانمرك هذه الجهود، بما في ذلك من خلال التمويل الذي نقدمه لتحقيق الاستقرار.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، في حين ننوه بالنهج الإقليمي البنّاء الذي يتبعه العراق، فإننا نذكّر بالحاجة إلى مزيد من العمل الموثوق باتجاه التنمية الاقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تُجرى انتخابات 11 تشرين الثاني/نوفمبر في ظل احترام كامل للمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والشفافية وسيادة القانون لضمان شرعيتها والمساهمة في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالحالة في إقليم كردستان العراق، فإننا نؤيد الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وهو حوار ضروري وحسن التوقيت على السواء. وفي المنطقة الأوسع نطاقا، نرحب بالحوار الذي أجراه العراق مؤخراً مع رئيس الحكومة الانتقالية في سورية. وتحقيقا للاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، من الضروري أن يعمل العراق والسلطات السورية الجديدة من أجل تحقيق شراكة بناءة ومفيدة للطرفين. وتُظهر هذه التطورات دور العراق الإيجابي في المنطقة.

ثانياً، نكرر دعوة الأمين العام للعراق والكويت لحل المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالمفقودين والممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية وترسيم الحدود البحرية. فلأقارب الأشخاص المفقودين من كلا الجانبين الحق في الوصول إلى الحقيقة ووضع حدّ لحالة عدم اليقين بشأن أحبائهم. ونشيد باستئناف المحادثات الثنائية بين العراق والكويت بشأن هذه المواضيع، ونأمل أن يتمكن هذا المحفل من أي يشكل أساساً لزيادة تدابير بناء الثقة ومواصلة الحوار البناء بشأن جميع المسائل غير المحسومة.

ثالثاً وأخيراً، نحث العراق على اغتنام الزخم الإيجابي الحالي من خلال اتخاذ تدابير ملموسة بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهذا يعني التعاون بنشاط مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التي لا تزال بحاجة إلى دعم، مثل حقوق الإنسان وحماية حقوق المرأة ودعم أضعف النازحين داخلياً واللاجئين، مع التركيز بشكل خاص على الحماية، بما في ذلك الحصول على الوثائق المدنية والتعليم. وهذا يعني أيضاً مواصلة التواصل على الصعيد الدولي بشأن المسائل المتعلقة بشح المياه. لا يمثل التدهور البيئي وتصحر

الأراضي الزراعية تحديات على المدى القصير فحسب، بل ويهددان بتقويض التقدم والاستقرار على المدى الطويل.

في الختام، للعراق تاريخ عريق ومعقد من القدرة على الصمود والهشاشة. ولا نزال ندعم العراق في مساعيه للعمل على تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر. ويجب أن يكون هذا المستقبل لجميع العراقيين ويجب أن يحمي حقوقهم الفردية.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد الحسان، على إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بحضور ممثل العراق والممثل الدائم للكويت هنا اليوم.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، تؤيد فرنسا تنفيذ خطة الإصلاح التي قدمها رئيس الوزراء العراقي، والتي تهدف إلى تحسين عمل الخدمات العامة وتنويع الاقتصاد وتسهيل توظيف الشباب. ونشجع العراق على متابعة تلك الإصلاحات. وفيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، تدعو فرنسا إلى استمرار الحوار البنّاء، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والأمن. فمصالح العراق برمته على المحك. وبشكل عام، يجب أن تُراعى الإصلاحات التي يقوم بها رئيس الوزراء العراقي الأقليات في العراق. وترحب فرنسا بإجراء الانتخابات البرلمانية في العراق في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي يجب أن تكون شاملة للجميع أيضاً.

ثانيا، تشجع فرنسا دور العراق في تحقيق الاستقرار في سياق إقليمي معقد. ونثني على العراق لتنظيمه مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في بغداد في 17 أيار/مايو. أكد وزير أوروبا والشؤون الخارجية السيد جان نويل بارو خلال زيارته إلى العراق في نيسان/أبريل، على دور العراق كقوة توازن إقليمية، وقال إن العراق القوي والمستقل هو مصدر استقرار للمنطقة بأسرها، في سياق بيئة أمنية متدهورة، وخاصة بسبب النزاع الذي بدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، واستمرار الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها إيران. وعلاوة على ذلك، يجب أن تستمر مكافحة تنظيم داعش. ولا تزال فرنسا ملتزمة بأمن العراق واستقراره وسيادته. وستواصل فرنسا، إلى جانب شركائنا، الوقوف إلى جانب العراق في حربه ضد الإرهاب، مع الاحترام الكامل للسيادة العراقية. ويمكن للعراق أن يعول على استعدادنا لتعزيز تعاوننا الثنائي في هذا المجال ما دام ذلك ضرورياً وتبرّره الظروف.

ثالثاً، يجب على مجلس الأمن دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الأشهر الأخيرة من ولايتها. وبينما نقترب من إغلاق البعثة، تؤكد فرنسا على الدور الحاسم الذي تؤديه البعثة وموظفوها في مساعدة العراق في ظل الاحترام الكامل لسيادته. وهناك ضرورة حيوية لتوفير الموارد المالية اللازمة للبعثة للاضطلاع بولايتها حتى نهاية عام 2025. وتحيط فرنسا علما بتقرير الأمين العام عن مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة (S/2025/320) وتشدد على أهمية التعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن هذا الملف وغيره من المسائل غير المحسومة. وترحب فرنسا بإظهار العراق والكويت التصميم على حل خلافاتهما بشكل نهائي وبنّاء، بما في ذلك مسألة المفقودين التي تتسم بالحساسية. كما نرحب بالجهود التي

تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن هذا الملف والدور البناء الذي تقوم به البعثة والأمم المتحدة منذ عام 2013. وتشجع فرنسا العراق والكويت على مواصلة جهودهما الرامية إلى حل خلافاتهما بشكل نهائي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفيرة كارولين رودريغس – بيركيت، الممثلة الدائمة لغيانا، على رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأقدم الشكر لسعادة السفير إيفانجيلوس سيكيريس، الممثل الدائم لليونان على رئاسته للمجلس لشهر أيار/مايو الماضي. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد محمد الحسان، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الإحاطة التي قدمها بشأن التقرير الذي قدمه للأمين العام (S/2025/323). كما أتقدم بالشكر لجميع أعضاء المجلس على البيانات التي تقدموا بها، والتي تضمنت الإشادة بالإنجازات التي تحققت في العراق.

اسمحوا لي أن أعرض على حضراتكم إيجازا بأهم التطورات التي حدثت في العراق في الأشهر الأربعة الماضية.

القضايا السياسية، تُعد الانتخابات السادسة المقبلة في العراق خطوة مهمة نحو تعزيز المسار الديمقراطي في البلد، إذ تمثل فرصة للشعب العراقي لاختيار ممثليه بطريقة سلمية وشفافة. وتقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي تحظى باحترام الأطراف السياسية العراقية المتنافسة، بدور محوري في تلك العملية الديمقراطية، يتمثل في ضمان نزاهة العملية الانتخابية من خلال تنظيم الانتخابات وتحديث سجل الناخبين والإشراف على مراكز الاقتراع وضمان التزام جميع الأطراف بالمعايير القانونية والدستورية. ويعكس التعاون بين الأطراف السياسية العراقية، خاصة في ظل شروع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بإجراءات الانسحاب، نضجاً سياسيا متزايدا وقدرة على إدارة الشؤون الوطنية بكفاءة. إذ أن هذا التعاون يعد دليلا على التزام القوى السياسية بالحوار والتفاهم.

وتُعد التجاذبات بين القوى السياسية في العراق جزءاً طبيعياً من العملية الديمقراطية وهي مؤشر على حيوية المشهد السياسي وتعدد الآراء. إذ أن مثل هذه التجاذبات موجودة في العديد من الدول الديمقراطية وتعكس سعي القوى السياسية للتعبير عن رؤاها ومصالح جمهورها ضمن إطار دستوري وسلمي، مما يعزز من نضج التجربة الديمقراطية في البلد. إن العلاقة بين الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة إقليم كردستان العراق تقوم على الحوار والتفاهم المشترك، ويُظهر الطرفان حرصاً واضحاً على حل الخلافات من خلال المفاوضات البناءة القائمة على الالتزام بالدستور، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الوطني، وتحقيق مصالح جميع المواطنين ضمن إطار الدستور ووحدة البلد.

وأود أن أشير هنا إلى أن الحكومة العراقية وضعت موضوع إعادة النازحين وإغلاق مراكز النزوح في قمة أولوياتها وبرامجها الوطنية. ووضعت الخطط الوطنية ورصدت الميزانيات لتحقيق هذا الهدف ومن دون تمييز، وضم المكون الأيزيدي، والعمل مستمر لتطبيق قانون الناجيات الأيزيديات وتقديم التعويضات وتوفير مجموعة من المزايا للضحايا.

فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية، فإن مجريات الأحداث الإقليمية خلال السنتين الماضيتين كانت دليلاً واضحاً وشاهداً فعلياً على حكمة القيادة السياسية في العراق وقدرتها على فرض سلطتها وضبط الأوضاع الداخلية والنأي عن الدخول في سباق التصعيد الإقليمي مع كل ما شهدته المنطقة من أحداث مؤسفة ولا سيما ما تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني. ويبذل العراق جهوداً سياسية متواصلة للقيام بدور فاعل في محيطه الإقليمي من خلال تبني سياسة التهدئة والحوار. ويسعى العراق إلى تقريب وجهات النظر بين الدول المختلفة بالرأي ويعمل كوسيط نزيه ومعتدل لتخفيف التوترات وتعزيز الاستقرار.

وقد استضافت بغداد عدة جولات حوارية ناجحة بين أطراف إقليمية كون أن العراق يؤمن بأن الحلول الدائمة تأتي عبر الحوار والتفاهم، لا التصعيد. وهذه الجهود تعكس عودة العراق لدوره المحوري في المنطقة كجسر للتواصل وبناء الثقة. ويؤيد العراق القرارات التي اتخذتها بعض دول العالم لرفع العقوبات الاقتصادية عن الشقيقة سورية والتي يراها خطوة بالاتجاه الصحيح لإعادة سورية إلى وضعها الطبيعي في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويتبنى العراق موقفاً ودياً تجاه سورية والشعب السوري انطلاقاً من الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية التي تجمع البلدين الشقيقين. وقد أظهر العراق مرونة سياسية ودبلوماسية واضحة في تعامله مع الحكومة السورية الموقتة، سعياً لتقريب وجهات النظر ودعم جهود الاستقرار. وإن هذا الموقف يعكس رؤية سياسية حكيمة تهدف إلى تجاوز الانقسامات وتعزيز الحلول السلمية. كما يعبر عن رغبة صادقة في تحسين الأوضاع داخل سورية وإنهاء معاناة شعبها. ويدرك العراق أن استقرار سورية يصب في مصلحة الأمن الإقليمي. ومن هذا المنطلق، يدعم العراق الحوار والتنسيق المشترك كوسيلة لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة. كما يرحب العراق بدعم الجهد الإغاثي للأمم المتحدة من خلال تيسير مرور المساعدات الإنسانية عبر المنافذ الحدودية العراقية.

استضاف العراق في 27 أيار/مايو الاجتماع الإقليمي لخبراء اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بحضور عدد من كبار الشخصيات المحلية والدولية وممثلي المنظمات الإنسانية المعنية. وشهد الاجتماع جلسات حوارية. تناولت أبرز الممارسات والتجارب الناجحة والإنجازات المحققة والخطط المستقبلية إلى جانب استعراض الإطار القانوني والتحديات الرئيسية المرتبطة بملف المفقودين في المنطقة.

واستضاف العراق في شهر أيار/مايو القمة العربية الرابعة والثلاثين في بغداد وحضرها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، وأشاد في كلمته بالتقدم الذي أحرزه العراق منذ عام 2004 في تعزيز المؤسسات وحل النزاعات عبر الحوار. كما حضرها ممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية. وتعد هذه القمة حدثا بارزا يعكس عودة العراق إلى دوره الإقليمي الفاعل بعد سنوات من التحديات ويؤكد سياسة العراق المبدئية في اعتماد أسلوب الحوار منهجا لمعالجة الأزمات والتصدي للخلافات. وشهدت القمة أيضا مشاركة قادة ومسؤولين من 22 دولة عربية. حيث ناقشوا قضايا محورية مثل الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية والتحديات الاقتصادية والبيئية. وأفرزت القمة نتائج إيجابية عديدة، منها إطلاق العراق عدة مبادرات استراتيجية، مثل إنشاء غرفة التنسيق الأمن العربي المشترك واقتراح تأسيس مركز عربي للذكاء الاصطناعي في بغداد، بالإضافة إلى مبادرات لتعزيز الأمن الغذائي ومواجهة التغيير المناخي. كما تعهد العراق بتقديم 20 مليون دولار لإعادة إعمار غزة ومثلها للبنان، مما يعكس التزامه بدعم القضايا العربية.

كما استضاف العراق القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة بالتزامن مع القمة العربية الرابعة والثلاثين في حدث مزدوج، يعكس الدور المتجدد للعراق في تعزيز العمل العربي المشترك. حيث دعا العراق إلى إطلاق عهد الإصلاح الاقتصادي العربي الذي يتضمن إنشاء مناطق تجارة حرة وتطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل الصناعي والزراعي. وتعد هذه الاستضافة تأكيدا على استعادة العراق لعافيته الاقتصادية والسياسية وتعزيزا لمكانته كمحور للتعاون الإقليمي. واختُتم مؤخرا في بغداد مؤتمر بغداد الدولي الخامس للمياه الذي عُقد تحت شعار "من أجل مستقبل مائي أفضل: معا نستطيع" بمشاركة واسعة من خبراء ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية. وناقش المؤتمر تحديات الأمن المائي في العراق والمنطقة وأصدر توصيات، شملت إنشاء مركز معلومات إقليمي لتبادل البيانات المناخية والهيدروليجية واعتماد الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد المائية ودعم مشاريع المياه الذكية وتعزيز دور المرأة والشباب في هذا القطاع.

اختارت المنظمة العربية للسياحة بغداد عاصمة للسياحة العربية لعام 2025، تقديرا لإرث بغداد الحضاري والثقافي الغني. وجاء هذا الإعلان خلال اجتماع المجلس الوزاري العربي للسياحة حيث أشاد المشاركون بجهود الحكومة العراقية في تطوير البنية التحتية السياسية وتعزيز الأمن والاستقرار وإبراز مكانة بغداد كوجهة سياحية متميزة في العالم العربي. ويولي العراق أهمية كبيرة لتعزيز علاقاته مع دول الجوار الإقليمي، إدراكا منه لأهمية التعاون في تحقيق الاستقرار والازدهار المشترك ويسعى إلى تنفيذ مشاريع استراتيجية مثل الربط الكهربائي مع دول الخليج والأردن وتركيا، مما يسهم في تنويع مصادر الطاقة وتحقيق أمنها. كما يعمل على تنفيذ مشروع طريق التنمية الذي يربط ميناء الفاو بتركيا وأوروبا ليكون ممرا اقتصاديا حيويا.

يؤمن العراق بأهمية تعزيز التكامل والاندماج الإقليميين في قطاعات الصناعة والنقل والطاقة. ويعبر العراق عن رغبته الجادة في استضافة مقر إقليمي للأمم المتحدة، يعنى بملفات مهمة مثل تسوية المنازعات وبناء الثقة وإدارة الموارد المشتركة، وعلى رأسها ملف المياه. وتأتي هذه المبادرة في إطار رؤية عراقية تهدف إلى تعزيز دوره كفاعل محوري في المنطقة ويسعى إلى التقريب بين الأطراف المتنازعة وتسهيل الحوار البناء. واستضافة مثل هذا المقر تؤكد التزام العراق بالعمل المتعدد الأطراف ودعم الأطر الدبلوماسية لحل القضايا المعقدة. كما تعكس الرغبة العراقية في خلق بيئة إقليمية مستقرة وجاذبة للتعاون ترتكز على الشفافية والاحترام المتبادل. ويعد هذا التوجه خطوة نحو بناء منظومة تضامن إقليمي فعالة تضع المصالح المشتركة فوق الخلافات إذ يرى العراق أن الحلول المستدامة تأتي من خلال الحوار، لا المواجهة.

فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، يعمل العراق حاليا على استعادة العائلات العراقية المحتجزة في مخيم الهول السوري من خلال لجنة خاصة تم تشكيلها بالتنسيق بين المؤسسات العراقية المعنية بالجانب الأمني والإنساني، وهي، مستشارية الأمن القومي ووزارة الهجرة والمهجرين. وتهدف هذه اللجنة إلى تسهيل عودة هذه العائلات إلى وطنها بطرق آمنة ومنظمة مع توفير الدعم اللازم لهم لضمان إعادة اندماجهم في المجتمع، إذ أن وجود بقايا تنظيم داعش في الأراضي السورية يشكل تهديداً أمنياً مشتركاً قد يؤثر سلباً على الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في العراق. كما أن استمرار مخيم الهول بوضعه الحالي يمثل مصدر

قلق كبير بسبب وجود عناصر متطرفة وعائلات مرتبطة بالتنظيم، ما قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية. لذا، تؤكد حكومة العراق على ضرورة التعامل الجاد مع هذه الملفات عبر تعاون إقليمي ودولي فعال وإيجاد حلول مستدامة لمخيم الهول ومنع تحول المنطقة إلى بؤرة خطر مستمر.

أطلق العراق استراتيجية الأمن الوطني 2025–2030 وقد سُميت باسم "العراق أولاً". تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء شراكات دولية متوازنة وتأتي في إطار البرنامج الوطني العراقي لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار. وتمثل الوثيقة الوطنية الأساسية لحماية كيان الدولة من التحديات والمتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق الاستقرار في علاقاتها الإقليمية والدولية بموجب المادة 110 من الدستور العراقي. لقد شهد العراق خلال المدة الماضية آفاقا جديدة للنمو الاقتصادي والاستثماري، بما في ذلك دخول العديد من الشركات الأجنبية، وهو مؤشر على ثقة المجتمع الدولي بمؤسسات العراق وقدرتها على حماية الاستقرار السياسي والأمني.

ويشدد العراق على ضرورة عدم تضمين تقارير الأمين العام معلومات عن بعض الحوادث الأمنية العادية، التي تحدث في كافة دول العالم، في ضوء عودة الوضع الأمني في العراق إلى حالته الطبيعية. إن العراق يود أن يستثمر هذه الفرصة لدعوة جميع الدول إلى مراجعة تحذيرات السفر إلى العراق وتحديثها بالشكل الذي يتسق مع هذه الحقيقة.

وفيما يتعلق بعملية الانتقال والتصفية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، حرصت حكومة العراق، ممثلةً بوزارة الخارجية، على العمل بشكل مكثف مع البعثة على إعداد وصياغة خطة الانتقال والتصفية التي مثلت خريطة طريق لنقل مهام البعثة المتبقية إلى الجهات ذات العلاقة، وتصفية موجوداتها وانسحابها بشكل تدريجي، بالتعاون المستمر مع الحكومة العراقية. وبعد إصدار خطة الانتقال والتصفية بشكل رسمي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، شرعت الحكومة العراقية، وبالتنسيق مع البعثة بغرض تنفيذ الخطة وتنسيق وتواصل مكثف مع وزارة الخارجية لغرض تذليل كافة العقبات التي قد تطرأ خلال عملية الانتقال والتصفية. ووافق العراق على قيام فريق الأمم المتحدة القطري باستلام المجمعين المتكاملين في بغداد وأربيل بعد مغادرة البعثة، كما وعد بتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لتمكين الفريق من أداء مهامه على أكمل وجه. ويجري العمل بانتظام على خفض وغلق وتسلم مقرات البعثة في العراق، وفقاً لخطة الانتقال والتصفية، وإن التعاون بين العراق والبعثة يجري على أفضل المستويات لغرض تسهيل إخراج وانتقال الأصول المادية وباقي العوائد الخاصة بالبعثة.

إن تسلم العراق لموقع البعثة في الموصل يعد باكورة لبداية عهد جديد بين العراق والأمم المتحدة، وشاهد آخر على التزام العراق بتعهداته الدولية والخطة التي أبرمها العراق مع الأمم المتحدة لانسحاب البعثة، حيث عملت وزارة الخارجية والفريق الحكومي المكلف بعملية الانتقال والتصفية على تسهيل وتذليل كافة المسائل التي قد تطرأ خلال عملية الانسحاب. حيث جرت عملية تسلُّم موقع الموصل من البعثة بسلاسة ودون أي معوقات. إن العراق معاون في تمتين علاقاته مع فريق الأمم المتحدة القطري، إذ أنهت الوزارات المعنية كافة مستلزمات عرض مسودة أطر التعاون 2025–2029 أمام أنظار مجلس الوزراء خلال الأيام القليلة القادمة. كما أن العراق بصدد استكمال الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقية استراتيجية مع

وكالة الأونروا تهدف لتقديم دعم سياسي للوكالة ودعم مالي بقيمة 30 مليون دولار بعد أن انضم إلى هيئتها الاستشارية بموجب قرار الجمعية العامة 88/79.

وبالإشارة إلى مبادرة الأمين العام بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، فإن العراق ينظر في الوقت الحاضر في إمكانية استضافة بعض مكاتب الأمم المتحدة وتوفير مقار لها في العراق بصيغة حق الانتفاع المؤقت أو بدلات الإيجار الرمزية.

وفيما يخص العلاقة مع دولة الكويت الشقيقة، أثبت العراق بعد عام 2003 وطيلة العقدين السابقين موقفه المبدئي القائم على احترام حسن الجوار مع دولة الكويت الشقيقة وتعزيز العلاقات الثنائية معها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أكد سعيه الجاد لإنهاء جميع المسائل العالقة مع دولة الكويت الشقيقة التي نشأت بسبب السلوك الفردي لرئيس النظام الديكتاتوري السابق. وأوفى العراق بالتزاماته المتعلقة بدفع التعويضات لدولة الكويت والبالغة 52,4 بليون دولار أمريكي، والتي أكدها مجلس الأمن بقراره 2621 (2022)، الأمر الذي يشير إلى حرص العراق على الإيفاء بالتزاماته تجاه دولة الكويت. كما أوفى العراق بكافة التزاماته فيما يتعلق بترسيم الحدود بين البلدين لغاية الدعامة 162، وكما جاء في الفقرة 22 من التقرير الخامس والثلاثين للأمين العام (S/2013/357) الصادر عملاً بالفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 1284 (1999). ويؤكد العراق موقفه الثابت بأن إكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد الدعامة 162 يخضع للأطر الثنائية بين العراق والكويت، وهو يجري بشكل منفتح ومباشر، ويشهد تقدماً ملحوظاً من خلال الاجتماعات المستمرة للجان الثنائية المختصة، في ظل إرادة سياسية حقيقية لحسم هذا الملف والوصول إلى ترسيم ثنائي عادل يراعي مصالح البلدين.

وحرصت القيادة السياسية في العراق بشكل دائم على إدامة وتمتين العلاقات مع الجار الكويت. حيث اتخذت خطوة مهمة تمثلت في تقديم كل من فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2025، بطلبين منفصلين إلى المحكمة الاتحادية العليا للعدول عن قرارها في عام 2023، الذي أبطل تصديق الاتفاقية الخاصة بتنظيم الملاحة في خور عبد الله، ما يعكس بعد نظر القيادة العراقية ورغبتها الجادة في تسوية هذا الملف مع الجانب الكويتي الشقيق. وبرهن العراق وبشكل مستمر، لا سيما في ظل الحكومة الحالية، عزمه الثابت تجاه تسوية جميع الملفات ضمن المساعي الدبلوماسية الودية،

حيث عين العراق وكيل وزارة الخارجية، السيد محمد حسين بحر العلوم، مبعوثاً خاصاً للعراق إلى دولة الكويت، كما قامت دولة الكويت بتعيين المستشار في الديوان الأميري، السيد محمد عبد الله أبو الحسن، مبعوثاً خاصاً إلى العراق، الأمر الذي من شأنه تيسير معالجة جميع الملفات ضمن الأطر الثنائية المشتركة، وتسوية القضايا بهدوء وحكمة متبادلة. واتفقت وزارتا خارجية كل من العراق والكويت على استئناف عمل اللجنة الفنية المشتركة لصيانة التعيين المادي للحدود بين البلدين، فضلاً عن تسمية أعضاء اللجنة من الجانبين. كما ستقوم اللجنة المشتركة بين العراق والكويت بالعمل للتوصل إلى ترتيبات متفق عليها للتعاون الأمني البحري وفقاً للآليات السابقة، الأمر الذي سيساعد في تنظيم النشاطات البحرية، وضمان سلامة الملاحة، والمباشرة بشكل فوري ومشترك بمسح لغرض تعميق وكري القناة الملاحية في

خور عبد الله لغرض تسهيل دخول السفن ذات الأعماق الكبيرة إلى العراق، حيث يجري العمل على تسهيل استيراد الغاز المسال إلى العراق عن طريق السفن التي تتطلب ممرات مائية بعمق مناسب.

كما تجدر الإشارة إلى أنه جرى التفاهم على استمرار أعمال الكري لما بعد العلامة 162، مما يساهم في تسهيل حركة السفن، الأمر الذي يدعم المصالح التجارية والاقتصادية لكلا البلدين الجارين. وتجدر الإشارة إلى أن الحفارات تعمل في الوقت الحاضر لتنفيذ هذه المهمة. إن سعي العراق الحثيث للمشاركة في الجهد الهندسي لكري وتعميق المجرى الملاحي في خور عبد الله يأتي مساهمة من العراق في الحفاظ على الشرعية الدولية، وخاصة القرار 833 (1993) الذي يشير إلى أهمية الالتزام بالوصول الملاحي.

ويستمر التعاون واللقاءات الرسمية بين الجهات العراقية، ومنها وزارة الخارجية، مع البعثة لمتابعة سبل التقدم في ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية. ويواصل العراق باهتمام كبير متابعة هذا الملف، حيث تواصل اللجان التخصصية المؤلفة لهذا الغرض عملها الدؤوب، إذ تتم أعمال الحفر والتنقيب في الآلاف المواقع وتحليل صور الأقمار الصناعية، فضلاً عن استخدام الطائرات دون طيار وبدعم ومشاركة من قبل الدول الصديقة والشقيقة من خلال اللجنة الثلاثية التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. حيث تم لغاية الآن العثور على 294 مفقوداً كويتياً، ولا يزال البحث جارياً للعثور على 283 مفقوداً من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. كما يؤكد العراق على ضرورة التعامل مع هذا الملف من جوانبه الفنية والإنسانية والابتعاد عن تسييسه لأية أسباب. كما يستمر العمل بنظام النداءات الرسمية التي تطلقها الجهات الرسمية العراقية دورياً لحث المواطنين العراقيين على الإبلاغ عن أية معلومات حول رفات الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين في العراق، علاوة على الأرشيف الكويتي والممتلكات الكويتية.

وفي ذات السياق، طالب العراق الأمم المتحدة بالبحث عن رفات العراقيين المفقودين جراء حرب الخليج الثانية لعام 1991، والاتفاق على استئناف عمل اللجنة العراقية – الكويتية المشتركة الخاصة بالممتلكات والمحفوظات الوطنية الكويتية، وسيُعقد الاجتماع القادم بعد الاتفاق بين الطرفين وحال اكتمال تسمية أعضاء اللجان منهما. وقد عمل العراق وخلال العقود الماضية على إعادة أطنان من الممتلكات الكويتية والأرشيف الأميري، كما تشير إلى ذلك التقارير الدورية التي أصدرها الأمين العام بهذا الشأن. ويجري العمل حاليا على إعادة دفعة جديدة من الممتلكات الكويتية. كما يقوم العراق بإصدار إعلانات دورية بهدف حث الجمهور على تقديم معلومات بهذا الخصوص. كما طالب العراق الأخوة الكويتيين، وبشكل متكرر، تزويده بقوائم فيها توصيف كامل لكافة الممتلكات والأرشيف الأميري من التي لم يقم العراق بإعادتها للكويت لغاية تاريخه، مثلما يشير إلى ذلك التقرير الخامس والثلاثون للأمين العام في عام 2013 الصادر عملاً بالقرار 1284 (1999)، والتقرير الثالث للأمين العام الصادر في عام 2014 عملا بالقرار 2107 (2013) (S/2014/480)، إذ أن تقديم توصيف وقوائم واضحة ستساعد بشكل كبير في تسريع عمليات البحث عن تلك الممتلكات كما يساعد في تحديد ماهية الأرشيف الأميري من ممتلكات أخرى يتم إعادتها باستمرار.

إن حكومة العراق حريصة على البحث والتحري لتسليم أي ممتلكات ووثائق خاصة بالأرشيف الوطني الكويتي وإعادتها إلى دولة الكويت الشقيقة. وقد خصصت مكافآت مالية لمن يعثر أو يدل عليها. ونشير

هنا إلى أن الجانبين العراقي والكويتي يعملان حالياً على إجراءات تسليم الكويت ما مجموعه 120 صندوقا من الممتلكات الكويتية التي عثر عليها مؤخراً. وفي بادرة أخرى تعبر عن التزام العراق بتسوية جميع الملفات مع دولة الكويت الشقيقة، قامت الحكومة العراقية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2024 بإزالة الدور السكنية في منطقة أم قصر والتي كانت تعيق مد أنبوب تابع للجارة الكويت، الأمر الذي يعبر عن احترام العراق للتفاهمات الثنائية وتسهيل تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاقتصادي التنموي.

لغرض تعزيز التواصل والتفاعل بين شعبي العراق والكويت وإيماناً من العراق بوجوب طي صفحة الماضي، اتخذ العراق خطوات مهمة لتسهيل منح سمات الدخول للأشقاء الكويتين الراغبين بزيارة العراق، وهو الأمر الذي ظهر جلياً خلال بطولة كأس الخليج العربي التي استضافها العراق عام 2023 حيث استقبل العراق عشرات الآلاف من المواطنين الكويتيين. كما بادرت الكويت بمنح الآلاف من المواطنين العراقيين تأشيرات دخول إليها، مما يعكس العلاقات الأخوية الإيجابية بين الشعبين الشقيقين. وأكد عدد كبير من قرارات مجلس الأمن الأخيرة وتقارير الأمين العام على أهمية دعم المجتمع الدولي للعراق لاستعادة مكانته الطبيعية. وقد آن الأوان للكويت، وبعد مرور قرابة 35 عاماً، لطي صفحة الماضي المرتبطة بالسلوك الفردي لرئيس النظام الدكتاتوري السابق والتعاون مع العراق لتعزيز التنمية والازدهار في البلدين الجارين وتحقيق الرفاهية لكلا الشعبين الشقيقين وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

كما وقدم العراق ،ضمن رسالته الأخيرة التي وجهها للأمين العام في آذار/مارس (S/2025/143)، عدداً من المقترحات للوصول لتسوية نهائية للمسائل الخاصة بالمفقودين والممتلكات الكويتية، ومنها قيام العراق بإنشاء هيئة وطنية تعنى بالبحث عن المفقودين والممتلكات الكويتية أو أن تقوم الكويت بإنشاء محطة داخل سفارتها المعتمدة لدى بغداد للتعاون مع الجهات الرسمية داخل العراق بعد التشاور مع الأمين العام، فضلاً عن ترحيب العراق بأي جهود للأمين العام في هذا المجال وذلك في إطار المساعي الحميدة المناطة به وبما يسهم في التعجيل في إنهاء هذا الملف الذي يحرص العراق على تسويته بشكل دائم وبما يضمن مصلحة الطرفين.

يفتخر العراق بكونه دولة مؤسساتية تتبنى نظام الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وأن عملية صنع القرار تتطلب التفاعل والتكامل بين تلك السلطات. إن العقدين السابقين أثبتا أن العراق يؤمن بأهمية إيجاد سلام دائم مع كافة الجيران والأشقاء، ولا سيما مع دولة الكويت الشقيقة. وبالإشارة إلى التقرير الثاني والأربعين للأمين العام (S/2025/320) وتوصياته الأخيرة والآلية الواردة في الفقرتين 50 و 51 من التقرير، والخاصة بمتابعة قضايا المفقودين الكويتين والعراقيين ومفقودي الدول الثالثة، فإن العراق يؤكد على ما جاء في رسالته المرسلة إلى الأمين العام في شهر آذار/مارس.

وختاماً، أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على موقف الأمم المتحدة الثابت في دعم العراق واحترام سيادته ووحدة أراضيه. كما نعرب عن امتناننا للجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وتلك التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في العراق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): يشرفني أن أتحدث إلى مجلس الأمن اليوم. واسمحوا لي، السيدة الرئيسة، أن أهنئ بلدكم الصديق على رئاسته لأعمال المجلس لهذا الشهر. وأهنئ كذلك الرئاسة السابقة بقيادة اليونان الصديق على جهودهم المبذولة خلال الشهر الماضي. وأرحب بأخي السفير محمد بن عوض الحسان، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأعرب عن بالغ تقديرنا للجهود المخلصة التي يبذلها ممثل الأمين العام وفريقه وللدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة واللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في متابعة هذا الملف الإنساني بالغ الأهمية، وهو ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وكذلك ملف الممتلكات الكويتية، بما في ذلك الأرشيف الوطني.

لقد استمعنا ببالغ الاهتمام لما ورد في كلمات الدول الأعضاء في المجلس بخصوص أهمية المتابعة الحثيثة لهذا الملف الإنساني البحت. وأشكركم، السيدة الرئيسة، على تفهمكم لخاصية هذا الملف. ونؤكد على أن ملف الأسرى والمفقودين وملف الممتلكات الكويتية، بما في ذلك الأرشيف الوطني، ليست ملفات سياسية أو خلافات ثنائية بل هي ملفات إنسانية بامتياز. فعائلات المفقودين، التي تنتظر منذ عقود معرفة مصير أحبائها، تستحق أن تحصل على الحقيقة والعدالة. وأمة بأكملها تنتظر استعادة أرشيفها الوطني الذي يعد رمزاً لهويتها وتاريخها وذاكرتها الجماعية. إن الأمر يتعلق بحقوق أصيلة لا تسقط بالتقادم ولا ينبغي إخضاعها لأي حسابات سياسية أو تأجيلات إجرائية. وإن إنهاء المعاناة يتطلب رغبة حقيقية لإنجاز هذا الملف من خلال ترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة، بعيداً عن المماطلة والتسويف.

إن تقرير الأمين العام الماثل أمامنا (S/2025/320)، الصادر بتاريخ 23 أيار/مايو عملا بالقرار 2107 (2013)، يعكس بجلاء حجم التماطل والتردد وأن هناك الكثير مما يجب عمله. ففي حين نتابع ما ورد، لا يسعنا إلا أن نُذكر بأن أكثر من 300 شخص لا يزالون في عداد المفقودين دون وجود أي تقدم يُذكر. وأن مصيرهم المجهول ما زال يُثقل كاهل عائلاتهم ويعطل عملية العدالة الإنسانية التي ننشدها جميعاً. وفي هذا السياق وبالإشارة إلى ما ورد في التقرير المطروح أمامنا حالياً بشأن متابعة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لملفي الأسرى والمفقودين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية بما في ذلك الأرشيف الوطني، نتقدم بالشكر للأمين العام ولفريقه حيال جهودهم المبذولة في هذا الجانب، وتأكيدهم على أهمية متابعة الأمم المتحدة للملفين المذكورين بعد إنهاء ولاية عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتؤكد دولة الكويت على دعمها التام والكامل لتوصية الأمين العام الأولى الواردة في الفقرة 50 من التقرير المتعلقة بتعيين مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة لمتابعة هذا الملف بشكل حصري بعد انتهاء ولاية عمل البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2025. حيث أثبتت التجربة السابقة قبل عام 2013، خلال فترة عمل المنسق الرفيع المستوى عملاً بقرار مجلس الأمن 1284 (1999)، أن وجود آلية مكرسة حصرياً لهذا الملف يؤدي إلى نتائج ملموسة وفعالة، ويسهم في حفظ الزخم وضمان استمرارية الجهود دون انقطاع. ومن هنا، نرى أن إعادة إحياء هذا الإطار أمر جوهري وحيوي لتحقيق الأهداف المنشودة.

من المهم التشديد على أن التعاون عبر الأمم المتحدة يعد عُنصراً أساسياً في إنجاح هذه الجهود. وإن عمل اللجنة الثلاثية ولجنتها الفنية الفرعية، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بصفة مراقب، هو مثال على التنسيق البنّاء الذي يجب تعزيزه. ولكن، في الوقت ذاته، تبقى مسؤولية مجلس الأمن ضرورية لضمان الالتزام بقراراته ذات الصلة، بما في ذلك القراران 2107 (2013) و 2732 (2024). فالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن لا بد من أن تُحترم وتترجم إلى خطوات عملية تضمن تسريع الوتيرة وتفعيل المسارات المتعثرة، ولا سيما فيما يتعلق باستكشاف الأدلة الجديدة باستخدام التكنولوجيا الحديثة والشهادات الميدانية وإفادات الشهود لتحديد المواقع الواعدة في المناطق المُستدل عليها، والواردة في تقارير الأمين العام. لذا فإن استمرار آلية المتابعة وتقديم التقارير لمجلس الأمن من خلال هذه الآلية يشكل ركيزة أساسية ضمن مسارات العمل المعتمدة، وإطاراً تنسيقياً وعملياً بين الأطراف المعنية، بما يعزز الشفافية والمتابعة الدولية. كما نؤكد هنا على أن موضوع الأرشيف الوطني الكويتي لا يعتبر مسألة رمزية فحسب، بل يمثل حجر أساس في حماية الذاكرة الوطنية الكويتية. ولذا فإن أي تأخير في هذا المجال يعد انتقاصاً من العدالة التاريخية التي نطالب بها.

إن دولة الكويت تؤمن بأن التعاون الثنائي مع العراق يبقى ضرورياً، ولكنها ترى في الوقت ذاته أن استمرار إشراف مجلس الأمن عبر آلية رفيعة المستوى هو أمر لا غنى عنه لضمان الالتزام التام والمتابعة الدقيقة. وإن تجربة العقود الماضية علمتنا أن من المؤكد أن غياب المتابعة الدولية سيؤدي إلى تباطؤ أو جمود، وهو ما لا يمكن القبول به بعد هذا المسار الطويل من المعاناة. كما تؤكد دولة الكويت على أهمية اضطلاع مجلس الأمن بدوره بالتأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عنه. فالمسؤولية الكبرى تقع اليوم على عاتق أعضاء المجلس في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه. وتشمل هذه المسؤوليات آليات التنفيذ والمتابعة الفعالة بما يضمن الالتزام التام بتلك القرارات ومتابعة تطوراتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال عدم تنفيذها. كما نؤكد أن مطلب تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ليس مطلباً كويتياً فقط، بل هو مطلب مشروع يستند على المسؤوليات المنوطة بمجلس الأمن بصفته الجهة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين.

في الختام، نود أن نعرب عن خالص امتناننا للأمين العام وللفريق العامل معه وللجنة الدولية للصليب الأحمر ولكافة الأطراف والجهات الدولية والإقليمية التي ساهمت وما زالت تسهم في دفع هذا الملف إلى الأمام. كما نؤكد من هذا المنبر بأن دولة الكويت ستظل شريكاً ملتزماً ومتفانياً في التعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل الوصول إلى حل عادل ومنصف يعيد الحقوق إلى أصحابها، ويمنح عائلات المفقودين وعائلات الضحايا العدالة التي يستحقونها، ويعيد للوطن ذاكرته الوطنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل العراق الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد الفتلاوي (العراق): شكراً جزيلاً سيدتي الرئيسة، وأتقدم أيضاً بالشكر من خلالكم إلى المندوب الدائم لدولة الكويت الشقيقة، ولكن أود التعقيب على ما تفضّل به مشكوراً.

إن القرار 2107 (2013) اختط مساراً يتمثل في تعزيز الجهود الثنائية بين العراق والكويت وإخراج حالة المفقودين والأرشيف الكويتي من الآليات العقابية التي فُرضت بموجب الفصل السابع. وإن رفع التقرير إلى مجلس الأمن آلية اشترطها المجلس في إطار العقوبات، ولكن جرى أحالتها إلى الفصل السادس وتشجيع التعاون الثنائي بين البلدين. كما أن العراق، وهو معروف للجميع، نفذ أو أوفى بجميع التزاماته الدولية المفروضة عليه بموجب القرارات الدولية.

وفيما يخص موضوع الأرشيف الكويتي والمفقودين الكويتيين، فإن العراق بذل جهوداً من خلال اللجنة الثلاثية والدول الصديقة التي وفرت لنا صور من الأقمار الصناعية وأيضاً الأجهزة المتقدمة للبحث عن رفات المفقودين، سواء من دولة الكويت أو من رعايا الدول الثالثة. وإن العراق لم ولن يدخر جهداً في تقديم المساعدة والبحث عن المفقودين الكويتيين وعن الأرشيف الكويتي، إدراكاً منه بأنه لا توجد أي مسائل عالقة، ولا نريد أن نبقيها، تذكرنا بصفحة الماضي التي نتحمل وزرها حالياً جراء ما ارتكبه النظام السابق من خلال قرار فردي بغزو دولة الكويت. أبواب العراق مفتوحة، وأيادينا مفتوحة، وكما قدمتُ في البيان الذي أدليت به منذ قليل، قدم العراق عدة مبادرات لغرض إيجاد الحلول المستدامة لهذا الموضوع. إذ لا توجد لدينا أي مصلحة في عدم إيجاد الحلول المستدامة لهذا الموضوع. وأكرر دعوة العراق الصادقة بتنفيذ المبادرات من خلال التعاون الثنائي مع الأجهزة المعنية واللجان المُشكلة سواء من دولة الكويت أو من جمهورية العراق لحل هذه المسائل العالقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.